مشروع محو الأُمية في العراق : التحديات والفرص/ دراسة ميدانية في محافظة بغداد

مروة كاظم محمد ا.م.د فائز جلال كاظم أ.د عدنان ياسين مصطفى

الجهاز التنفيذي لمحو الأُمية جامعة بغداد / كلية التربية للبنات جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

Durd226@gmail.com FaizKadhim@coeduw.uobghdad.iq yasinadn@yahoo.com

الملخص

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مدى كفاءة تطبيق قانون محو الامية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ فضلا عن التعرف على اهم مؤشرات النجاح والاخفاق في تجربة محو الامية والاسباب التي ادت الى ارتفاع معدلات الامية في العراق وتسليط الضوء على مدى قدرة برامج محو الامية في التخفيف من نسب الامية ، ولتحقيق ذلك اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة مكونة من (٣٠٠)مبحوث ، باتباع منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة ، فضلاً عن استخدام ادوات جمع البيانات وهي الاستبانة ، المقابلة ، الملاحظة والجماعات البؤرية .

الكلمات المفتاحية : الامية ، محو الامية ، تعليم الكبار

Abstract

The study aims to shed light on the efficiency of the implementation of the Literacy Law No. 23 of 2011, as well as to identify the most important indicators of success and failure in the literacy experience and the reasons that led to the high rates of illiteracy in Iraq and to shed light on the ability of literacy programs to reduce illiteracy rates To achieve this, the researcher followed the descriptive analytical approach by applying a questionnaire to a sample of (300) respondents by following the social survey approach and the case study approach, as well as using collection tools .The data are questionnaire, interview, observation and focus groups.

Keywords: illiteracy , Eradicating illiteracy, Adult education

المقدمة

تعد محو الأُمية وسيلة لاغنى عنها لمشاركة اجتماعية واقتصادية فعالة للمساهمة في عملية السلام و التنمية البشرية والحد من الفقر فضلاً عن انها مهمة لتنمية الشخصية والتمكين، فمحو الأُمية هو جزء من عملية التعليم مدى الحياة، وهو حق إنساني ويمثل عنصرا أساساً لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وذلك لقدرته في تطور حياة الإفراد، فمن خلال محو الأمية تتحسن الظروف الصحية للإفراد والأسر والمجتمعات وتزيد من دخلهم وترفع من مستواهم ألمعاشي وتعزز علاقاتهم بالعالم المحيط بهم ، فقضية الأُمية من القضايا المهمة التي لايمكن تجاهلها داخل المجتمع لما تحدثه من تأثير سلبي على تنمية الموارد البشرية ، فالتنمية البشرية هي أساس البناء الحضاري والحياة المدنية وبدون تطور كمي ونوعي ملحوظ في قدرات المواطنين لايمكن أن يرَقي أي بلد في سلم التقدم والازدهار.

ثروة العراق الحقيقة هي أبناءه ، ومقياس التنمية الصحيحة لتطوير قدرات أبنائه وليس فقط استثمار موارده الطبيعية ، فالمجتمع العراقي يتميز بارتفاع نسبة الشباب فيه، وهذه ثروة عظيمة إذا ما تم استثمارها بصورة صحيحة ويسعى هذا البحث الى تسليط الضوء على تجربة محو الامية في العراق بعد اقرار قانون محو الامية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ ومقارنتها بتجربة عام ١٩٧٨.

مشكلة البحث

ظلت ظاهرة الأُمية على امتداد حقب التأريخ من الظواهر التي تهدد كيان المجتمع ، فبعد أن حصل العراق مطلع السبعينيات من القرن الماضي على منظومة تعليمية متطورة مقارنة بقريناتها من الدول المنطقة بشهادة منظمة اليونسكو اصبحت الأمية اليوم من أخطر التحديات التي تهدد الامن الانساني للمجتمع العراقي ، وبعد ان كانت نسبة الأمية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تغطي نسبة كبيرة من سكان العراق بدأت حملات لمواجهة هذه الأفة، منذ عام ١٩٧٩، فحصل العراق على جائزة منظمة اليونسكو في القضاء على الأمية بعد تنفيذ حملة محو الأمية قد انخفضت نسبة الأمية ضمن الفئة العمرية (١٥ . ٤٥) سنة من (٤٨%) عام ١٩٧٨الى (٩.١٩%) عام ١٩٨٧ ، بالمقابل ارتفعت معدلات الالتحاق بمراكز محو الأمية الى ١٠٠% (البرزنجي ، ٢٠١٠، ص ٤٤) .

غير أن تعرض العراق لسلسلة من الأَزمات ، و لاكثر من اربعة عقود وتفاقم المشكلات والتحديات الكبيرة لاسيما بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، نجم عنه مجموعة من التحولات السياسية وضعف الاستقرار الامني وأزمات إقتصادية وتذبذب في السياسة الاجتماعية أدى إلى إرتفاع مستويات الفقر ، الذي دفع الكثير من الشباب للعزوف عن الدراسة والحصول

على اعمال تمكنهم من سد حاجاتهم الرئيسة ، كما أدت الظروف الأَمنية المتراجعة الى دفع الكثير من الفتيات لترك الدراسة اسهم ذلك كله في إرتفاع نسب الأُمية في العراق .

اهمية البحث

١. تُمثل محاولة لتسليط الضوءعلى مدى فعالية تطبيق قانون ٢٣ لسنة ٢٠١١، في التخفيف من مشكلة الأمية التي ما زالت مستوياتها مرتفعة في العراق .
٢. تشخيص مدى تأثير القيادات إلادارية والموازنات المالية والبنى التحتية والمناهج التي وضعت للتخفيف من مستويات الأُمية في المحافظات كافه .
٣. تشخيص اهم المشكلات والاخفاقات التي تواجه مسارات العمل في مراكز محو الأمية في العراق .
٤. التعرف على المشكلات التي يُعاني منها المحاضريّن في مراكز محو الأمية.

اهداف الدراسة

١. تسليط الضوء على مدى كفاءة تطبيق قانون محو الأُمية رقم ٢٣ لسنه ٢٠١١.
٢. التعرف على اهم مؤشرات النجاح والاخفاق في تجربة محو الأُمية والاسباب التي تؤدي الى ارتفاع نسب الأُميين في العراق .
٣. معرفة مدى كفاءه المناهج المستخدمة لتدريس الأُميين.
٤- التعرف على مدى قدرة برامج محو الأمية في التخفيف من نسب الأُميين .

الجانب النظري للبحث

تعريف المفاهيم والمصطلحات العلمية

الامية اصطلاحاً : فقد عرفها البدوي بأنها عدم معرفة القراءة والكتابة والشخص الذي يعرف القراءة ولايعرف الكتابة يسمى شبه أُمي وهذه الكلمة تستخدم في اللغة الدارجة للاشارة الى الشخص الذي يقرأ ويكتب ولكن بصعوبة. (البديوي ،١٩٨٢،ص ٢٠٧)

التعريف الاجرائي للأُمية: حالة من عدم القدرة على القراءة والكتابة واجراء العمليات الحسابية وتعيق عملية تكيف واندماج الافراد الاميين وسط المجتمع الذي يعيشون فيه ، خاصة في الوقت الحاضر الذي رافقة حدوث تغيير كبير في التطورات التكنولوجية و العلمية والتي لايستطيع اي شخص ليس لديه القدرة على الكتابة والقراءة من مجاراتها والتعامل معها .

تعريف الأُمي اصطلاحاً : قد حددها قانون محو الأُمية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١ ، بأنها كل مواطن اكمل (١٥) سنه من عمره ولا يعرف القراءة والكتابة ولم يصل الى المستوى الحضاري ، ويقصد بالمستوى الحضاري امتلاك الفرد مهارة القراءة والكتابة والحساب لتكون هذة المهارة وسيلة لتطوير مهنته ورفع مستوى حياته ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً . (قانون محو الأُمية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١)

التعريف الاجرائي للأمي: الأُمي سواء كان رجل أو أمرأة كل من تجاوز عمره الـ (١٥) سنه ولم يتمكن من الإلتحاق بالمدارس إلابتدائية ويفتقد مهارات القراءة والكتابة والحساب.

محو الأُمية اصطلاحاً : تزويد غير المتعلمّين بالقراءة والكتابة والحساب وما يرتبط هذا بمهارات الوصول بهم الى الحد الادنى من اساس المعرفة . (كريم و وزيان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦)

التعريف إلاجرائي لمحو الأُمية : تنمية مهارة القراءة والكتابة لدى الأُميين لاتاحة الفرصة لهم للمشاركة الكاملة بالمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم وجودة نوعية تعليمهم وزيادة فرصهم للمشاركة بسوق العمل.

تعليم الكبار اصطلاحاً : نوع من التعلم يعد لمن فاتهم التعليم المدرسي أو أَنقطعوا عنه وتنظم برامج هذا التعليم وطرائقه بما يتناسب مع إحتياجات هؤلاء وفق متطلبات الادارة المتقدمة وانشطة المعلومات والاتصالات ، وهي تتطلب صفات انسانية لاتغرسها انواع الاعداد التقليدية ، (شحاته والنجار ، ٢٠٠٣ ، ص١١٨،١١٩) .

التعريف الاجرائي لتعليم الكبار: تعليم الكبار من الأُميين الذين تبلغ اعمارهم الى (١٥) سنه ولم يلتحقوا بالتعليم النظامي في سن معينة وفاتتهم فرصة التعليم واصبحوا يجهلون القراءة والكتابة ، أذ يتم تمكين الفرد واعطاءه الثقة لممارسة حقوقه ومسؤولياته في المجتمع ، ويستوجب تعليم هذه الفئة أساليب معينة يقوم بها اساتذة متخصصون وفق طريقة خاصة بهم.

الدراسات السابقة

دراسة (العويدي وبيعي) الموسومة بـ (التحديات التي تواجه مشروع محو الأُمية في محافظة بابل ٢٠١٢-٢٠١٣)

سلط الباحثان الضوء على المعوقات التي تواجه مشروع محو الأُمية في بابل بحسب رأي القائمين عليه فضلاًعن رأي المشاركين لمعرفة مواقفهم وممارساتهم وتقييمهم لهذه التجربة وتحديد المشكلات التي تواجه المعلمين والدارسين ومعرفة ارائهم ومقترحاتهم لتطوير العمل بهذا المشروع الحيوي .اما النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان المعلمين المشاركين في تجربة محو الامية في بابل يحتاجون الى تدريب ، اذ ان الغالبية منهم يدخلوا دورات تدريبية فاعلة وان واحد الى ثلاثة من اربعة غير معينين على الملاك الدائم ، و ان اكثر فئة هم الاميين الدارسين ممن تقل اعمارهم عن ٣٠ سنة ومن غير المتزوجين وهذا يؤشر خطر على مستقبل التنمية البشرية في العراق ، فضلاً عن ان للفقر دور كبير في تفشي هذه المشكلة اذ ان هناك ارتباط بين الفقر والامية وان الاباء الاميين من ضعيفي التحصيل الدراسي وان معظم المشاركين في صفوف الامية يشكون من ازدحام ظروف العمل وعدم مناسبة ايام الدوام ، و ان اهم معوقات التي يعاني منها المعلمون في هذه التجربة هي ضعف الحوافز المادية والمعنوية لهم والاهم من ذلك قلة توفير المستلزمات الدراسية ودليل المعلم و ضعف تغطية هذا النشاط اعلاميا مما يؤثر على ركود المساندة والمدافعة المجتمعية **(العويدي وبيعي ،٢٠١٥)**

دراسة (فتيحة) الموسومة بـ (اساليب الاقناع في تعليم الكبار الأُميين)

تكمن مشكلة الدراسة في التأكيد على اهمية تطوير سياسات التعليم وزيادة الاهتمام الدولي بالتربية ومشكلاتها وبالامية وتعليم المرأة ونشر التعليم مثل منظمة اليونسكو التي طرحت بالتوازي مع ذلك فكرة الاخذ بالتنمية الشاملة ، ومع طرح التنمية الشاملة طرحت قضية حتمية الانسان كثروة وضرورة الاستثمار في المورد البشري ذلك ان تعليم الكبار بما فيه محو الامية يعد شرطاً اساسياً في تحقيق الهدف المرجو من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، سعت الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها التعرف على الكيفية التي تتم بها عملية تعليم الكبار من خلال الكشف عن الخصائص التي تتمثل بالكبار والمهارة التعليمية الاقناعية لدى المعلم والكشف عن اساليب الاقناع المستخدمة بما في ذلك ماتتضمنه من صعوبات ومعوقات تحد من نجاح العملية التعليمية فضلاً عن معرفة ما اذا كان المعلمون في هذه المراكز يمتلكون من المهارات والاساليب التي تمكنهم من التجاوب مع خصائص هذه الفئة من المتعلمين وتجاوز الصعوبات التي يواجهونها ، اما النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان بعض الاشخاص الاميين يشعرون بالخجل والارتباك من

الالتحاق بمراكز محو الامية وتعليم الكبار والسبب يعود الى ضعف المستوى الثقافي للبيئة الاجتماعية المحيطة ، حيث يرى افراد المجتمع ان التحاق الكبار بمراكز محو الامية في سن متأخرة امر لايستحق العناء مما يزيد من فشل ارادة الاميين ، وعلى المعلم ان يتخلى عن القيادة اذا لزم الامر وترك زمن التعلم مفتوحا كل حسب ظروفه ورغباته و يفضل ان يكون عمر معلموا محو الامية وعمر الكبار المتعلمين متقاربا كي يكون هناك تفاهم ونقاش داخل الصف ذلك ان الكبار يتميزون بمجموعة من الخصائص التي يختلفون بها عن الصغار بما لديهم من خبرات متراكنة ومن هنا فأن الخصائص النفسية لفئة المتعلمين الكبار تحدد في اتجاهين اولهما حاجاتهم ورغباتهم واتجاهاتهم نحو مايتعلمون ، وثانيهما في اعداد البرامج التي تتفق مع هذه الحاجات والرغبات ، لذا ينبغي ان يكون للمعلم رصيد فني فضلاً عن المؤهل التعليمي والتربوي لكي يكون قادراً على التواصل معهم .**(فتيحة ،٢٠١٥)**

دراسة (تيفاني) الموسومة بـ (العوائق التي تواجه المتعلمين البالغين في برامج التعليم الريفي).

هدفت الدراسة تحديد الحواجز المتصورة للبقاء في مركز تعليم الكبار الريفي في جورجيا (العوائق التي تحول دون استمرار الطالب كبير) وتقديم اقتراحات لتحسين تعليم الكبار ومبادرات محو الامية فضلاً عن تقديم استيراتيجيات يمكن ان تساعد المتعلمين البالغين ليكونوا على استعداد افضل لاغتنام الفرص التعليمية وتنمية قدراتهم ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها ان اكثر من ثلاثة اربعاع العينة يعانون من اوضاع اقتصادية متدنية (ضعيفة) يمنعهم من مواصلة التعليم بنسبة (٧٦%) و يسعى اعضاء هيئة التدريس والموظفون والاداريون الى ابراز اهمية تعليم الكبار بنسبة (٢٣%) فضلاً عن وجود حواجز بين المتعلم والمعلم مما يؤدي الى انسحاب المتعلم من العملية التعليمية بنسبة (٨١%) وان عدم وجود حوافز تشجيعية لابقاء المتعلمين في برامج التعليم والمثابرة عليها بنسبة (٩١%) سبب في ضعف الاقبال على الالتحاق بمدارس تعليم الكبار.(Spivey، 2016)

أسباب ارتفاع معدلات الأُمية في العراق

- **الأَسباب الاقتصادية**

تمثل الأُمية احدى المشكلات المرتبطة بالجانب الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات لأنها تتأثر به وتؤثر فيه وتتوضح هذه العلاقة العكسية بين مستوى التعليم والجانب الاقتصادي في اغلب دول العالم وتبدو اكثر وضوحاً في دول العالم الثالث الأَمر الذي أدى الى تباين إعداد الأُميين تبعا لمجموعة من الأسباب الاقتصادية باعتبارها احدى الاسباب المهمة والمؤثرة في التحاق افراد المجتمع بالتعليم او الابتعاد عنه وتختلف الاسباب الاقتصادية المتعلقة بعدم الإلتحاق بالدراسة من مجتمع الى آخر ليس على مستوى البيانات الديموغرافية فحسب وأنما تختلف بنوع السبب الاقتصادي فمنها ما يتعلق بتدني المستوى الاقتصادي للأسرة قد يحرم ابناءها من الالتحاق بالتعليم ، وهناك ايضا بعض الاسر تخرج ابناءها من التعليم او تمنعهم من الاشتراك فيه لزجهم في سوق العمل لأسباب اقتصادية ، اي ان الأسباب الاقتصادية لها دور بارز في زيادة نسب الأُمية(الساعدي ،٢٠١٥، ص١٠٢)، وتتلخص الاسباب الاقتصادية للأُمية بالأُتي : (العوز المادي ، العمل لسد حاجة الاسرة ، ارتفاع تكاليف التعليم ، بعد المدرسة عن البيت) .

- الأَسباب الاجتماعية

لا يمكن إغفال دور الأَسباب الاجتماعية في أُمية المجتمع ومستوياتهم التعليمية ، وقد لا تقل اهمية عن الاسباب الاقتصادية من حيث علاقتها بمشكلة الامية باعتبارها ذات بعداً اجتماعياً ، (مخلف ،٢٠١٣،ص٢١٦) لا يقتصر تباين تلك الأَسباب وتأثيرها الاجتماعي لأفراد المجتمع بل يتعداه الى النوع والعمر وكذلك الخلفية الاجتماعية (حضر ، الريف) فنلاحظ انخفاض الوعي الثقافي بأهمية التعليم في بعض المجتمعات كذلك ان العادات والتقاليد ولاسيما في المناطق الريفية تقف عائقا بالالتحاق بالدراسة ولاسيما الإناث ،(الراوي،١٩٧٢،ص١٣) فضلاً عن ضعف الجانب التربوي لبعض الأُسر وتفككها إجتماعياً أدى إلى عدم التحاق الابناء بالتعليم إو التسرب منه بعد مرافقتهم اصدقاء السوء(الساعدي ، ٢٠١٥،ص١١٠) ، من الاسباب الاجتماعية التي تؤثر على نسب الأُمية (العادات والتقاليد ، عدم موافقة الاسرة بتعليم ابنائهم ، عدم الافادة من التعليم مستقبلاً) .

- **الأسباب السياسية**

إنّ للأسباب السياسية دور واضح في حرمان عدد كبير من افراد المجتمع من حق التعليم والالتحاق بالمدارس وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي ادت الى أُمية الكثيرين لاسيما في المراحل الابتدائية ، ان الامن والسلم والعيش الكريم لا يمكن الاستغناء عنها للعيش لأنها من اهم حقوق الانسان وعوامل استقراره ، وهذا ماشرعت القوانين الدولية لتحقيقه للحد من الحروب التي تحدث في العالم فضلاً عن مكافحة كل اشكال الجريمة والعنف لما تشكله هذه المخاطر من اضرار اجتماعية واقتصادية لأفراد المجتمع(الجلبي ، ٢٠٠٣،ص٦).

آن الأَسباب السياسية سواء الداخلية منها والخارجية المتمثلة بالحروب والنزاعات اسهمت في تصاعد معدلات الأُمية وانخفاض معدلات الالتحاق أو إخراجهم من المدارس في ظل تواجد تلك الأسباب ، إن العملية التعليمية لا يمكن ان تنجح او تستمر في ظل النزاعات او التهديدات سواء كانت داخلية او خارجية لهذا نجد المادة (٢٩. ٤) من الدستور العراقي تمنع كل اشكال العنف والتعسف في البيت او المدرسة ، وكذلك نصت المادة (١٥) على أن لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يمكن الحرمان من هذه الحقوق او تقيدها لما تشكله هذه الحقوق من عوامل مؤثرة في تحقيق التنمية البشرية (الدستور العراقي ، المادة (٢٩/١٥) ، من الأَسباب السياسية المؤثرة بإرتفاع نسب الأُمية (الوضع الامني الهش ، النزوح)

- **الأَسباب الصحية**

إنّ الأَوضاع الصحية لأبناء المجتمع ماهي إلا انعكاس لعوامل ومحددات اجتماعية واقتصادية تكتنف ذلك المجتمع ، ولأهمية الواقع الصحي في تحقيق التنمية البشرية ولا يمكن للواقع التعليمي لأي مجتمع من المجتمعات ان يتطور مالم يرتقي برفقته الواقع الصحي ، أن المرض قد يكون سببا مباشرا في الأُمية وقد تزداد نسب الامية بازدياد امراض افراد المجتمع ، والمستوى التعليمي يتطور بتطور الواقع الصحي لأي مجتمع ونتيجة للتفاعل بين التعليم والصحة(الراوي ،٢٠٠٢،ص ٢٦٧) ، إنّ العلاقة بين التعليم والصحة تتباين بين المجتمعات المتقدمة والنامية فتطور المؤسسات الصحية وزيادة الوعي الصحي يسهم بشكل كبير في رفع معدلات الملتحقين بالتعليم وتطير المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة ، اما المجتمعات النامية فقلة الوعي الصحي وضعف مؤسساتها الصحية لاسيما في المجتمعات الريفية كان له اثر كبير في تدني المستويات التعليمية وارتفاع اعداد الاميين(عبد القادر ، ٢٠٠٢،ص ٢٤٤).

إنّ الأُمية تشمل الفئات العمرية كافة من عمر (١٠ سنوات فأكثر) كما يمكن أن تزول أو يتم القضاء عليها باي عمر من الاعمار الا ان الاسباب الصحية المسببة للأُمية والمتمثلة بالعديد من الامراض تستهدف بعض السكان في الفئة العمرية (اقل من ١٤ عام) في اغلب المجتمعات لاسيما النامية وتحول دون التحاقهم بالتعليم ، لانهم يكونون عاجزين عن ذلك نتيجة تلك الامراض ولابد من الاشارة إنّ المجتمعات التي يحظى سكانها بعناية صحية ونمط غذائي جيد سوف تتمكن من الاستمرار بالتعليم ويزداد عطائها العلمي ونتاجها المادي ويمكن ايجاز الاسباب الصحية والمتمثلة بالأمراض التي تصيب الاطفال والتي قد تمنعهم من الالتحاق بالتعليم وهي كما يأتي الأَمراض العصبية وتشمل (ضمور الدماغ ، الشلل الوراثي ، الصرع / الأَمراض النفسية وتشمل التوحد ، القلق وتوتر الاطفال ، الوسواس القهري / أَمراض العوق وتشمل الصم والبكم ، العمى ، عوق الاطفال / الأَمراض الوراثية وتشمل سلاثيميا ((امراض الدم)) ، فقر الدم ، متلازمة داون ، نقص المناعة الوراثي) .(الساعدي ، ٢٠١٥ ، ١٢٥)

المنظومة التشريعية الخاصة بوزارة التربية

قانون محو الأُمية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١

دأبت الحكومة العراقية في معالجة مشكلة الأُمية ومحاولة تقليصها بشكل جدي من خلال تنفيذ المشروع الوطني لمحو الأمية وإصدار قانون محو الأُمية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ الذي يعد من المشاريع المهمة التي تقدم خدماتها التربوية للكبار من خلال إمتلاك المهارات الأساس كالقراءة والكتابة والحساب التي يوافرها هذا المشروع من خلال برامجه التعليمية المتنوعة لكي يستطيع الأمي بعدها من مواصلة دراسته، ويستمد برنامج هذا المشروع فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية في العراق ، كما يستمد مشروعية العمل به من مختلف المراتب التشريعية بدءاً بالدستور ومروراً بقانون محو الأُمية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١ وانتهاءً بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، ويقدم المشروع لملتحقيه من الأميين الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز والمخصصات المالية مجاناً ولأهمية المشروع الوطني شاركت أغلب المؤسسات الحكومية والأهلية وفق خطط تطوعية وجهد مخطط .

- **تحديات تطبيق قانون محو الامية**

هناك العديد من التحديات التي تقف بوجه قانون محو الامية في العراق فان الإفادة منه لتحقيق النتائج المرجوة من الصعوبة إن تتحقق دون التخلص من هذه التحديات او التخفيف منها (الفقر ، التمييز بين الذكور والاناث في التعليم ، البطالة).

- **معوقات تطبيق قانون محو الامية**

بعد تشريع قانون محو الأُمية في العراق نص القانون في المادة الرابعة منه تؤسس في وزارة التربية هيأة تسمى (الهيأة العليا لمحو الأُمية) يرأسها وزير التربية تتمتع بالشخصية المعنوية ويكون مقرها في بغداد يمثلها الوزير او من يخوله فبعد ان تأسس الجهاز التنفيذي لمحو الأُمية بموجب القانون واجهته العديد من المعوقات نذكر منها (القيادات الادارية ، الموازنات المالية ، البنى التحتية) .

تجربتي محو الامية في الميزان

١. ان تجربة محو الامية في ١٩٧٨ قد سبقتها الكثير من الدراسات الميدانية لمعرفة اسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بمراكز محو الامية وتم عقد المؤتمرات للتحضير لاصدار قانون لمحو الامية وتميز هذا القانون بمبدأ الثواب والعقاب كوسيلة من وسائل انجاح الحملة ، اما التجربة الحالية ٢٠١١ تختلف جذريا عن التجربة السابقة حيث تم اقرار قانون محو الامية دون التحضير المسبق له فهو ترغيبي ولايعتمد على اي مكأفات في حال التفوق او العقاب في حال عدم الالتحاق وهناك تخبط واضح في تطبيقه وهذا التخبط اضعف القانون واصبح من المستحيل ان يؤدي دوره في خفض معدلات الامية في العراق .
٢. ان حملة ١٩٧٨ تم اعلانها بشكل رسمي عن طريق وزير التربية انذاك وسمي هذا اليوم بيوم العلم وتم الاعلان عنه عن طريق مسيرات جماهيرية طافت الشوارع وكذلك مهرجانات خطابية وكان هذا اليوم ظاهرة ثقافية بينت من خلالها اهمية محو الامية وتعليم الكبار كجزء من المهام التربوية للحكومة ، اما التجربة الحالية فهناك قصور واضح في الاعلان عن بدء تطبيق حملة شاملة لمحو الامية للتخلص من افة الامية بالرغم انه لم يعلن عنها بشكل رسمي لكن كان هناك اقبال كثير عن الالتحاق بهذه المراكز .
٣. في حملة ١٩٧٨ ارتأت الحكومة بعد انطلاق الحملة ضرورة مواصلة خريجي مراكز محو الامية لتعليمهم ومنع احتمالية ارتدادهم للامية مرة اخرى فتمت تهيئة المستلزمات لانجاح تجربة المدارس الشعبية ، ان نسبة الاقبال على المدارس الشعبية تعطي صورة واضحة عن الرغبة الكبيرة لدى خريجي محو الامية لاكمال تعليمهم ، بالمقابل فان تجربة ٢٠١١ تم افتتاح صفي الخامس والسادس لتعطي الفرصة لانصاف المتعلمين لاكمال تعليمهم ومنع ارتدادهم للامية لكن الاقبال على صفي الخامس والسادس

بالمقارنة مع الاقبال على مرحلتي الاساس والتكميل ضئيل جدا وان صفي الخامس والسادس لاتوجد في جميع مراكز محو الامية وانما في مراكز محددة .

٤. التخصيصات المالية ، ان الحملة السابقة قد تم توافر دعم مالي كبير لها فعند انطلاق الحملة الوطنية لمحو الامية تمت مضاعفة حجم الانفاق على قطاع التعليم ، اما تجربة ٢٠١١ فان المخصصات المالية كانت في سنة ٢٠١٣ فقط بعدها تم دمج موازنة الجهاز التنفيذي مع موازنة وزارة التربية ويشكو الجهاز التنفيذي لمحو الامية ومراكز محو الامية من ضعف الدعم المالي وسياسات التقشف المتبعة .

٥. وسائل الاعلام ، ان الاعلام يعد احد المرتكزات الاساس في مسيرة الحملة الوطنية لمحو الامية لكونه اداة تحريك فاعلة في عملية توعية الجماهير فوضع قسم الاعلام والتوعية الجماهيرية خطة اعلامية رافقت الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية ، اما الاعلام في التجربة الحالية لم تؤدِ وسائل الاعلام الدور المطلوب منها اذ ان القنوات التلفزيونية لم تقدم شي يذكر ، ان الاعلام يعد سبب من اسباب ضعف التجربة الحالية لان الكثير من افراد المجتمع يجهل وجود مراكز محو الامية في بغداد والمحافظات وهذا يدل على ان وسائل الاعلام لم تقم بدورها الفاعل لتسليط الضوء على على مدى اهمية الالتحاق بمراكز محو الامية وتعليم الكبار لتحقيق التنمية الاجتماعية والتخلص من افة الامية التي يعاني منها المجتمع العراقي بعد ان كان بلد خالٍ من الامية والجهل.

٦. ان الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية في ١٩٧٨ كانت تابعة لمجلس الوزراء بااشراف وكيل وزير التربية لشؤون محو الامية اما التجربة الحالية والجهاز التنفيذي لمحو الامية تابعة لوزارة التربية دون اشراف ولا متابعة من قبل مجلس الوزراء .

الجانب الميداني

منهجية البحث

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التي تهدف الى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفا علمياً دقيقاً من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحديد العلاقة بينهما وبين الظواهر الاخرى ، وتسعى هذه الدراسة الى معرفة الاسباب الرئيسة لأنتشار الأُمية والتعرف على دور المراكز المجتمعية التي تقوم بعمليات التعلم فضلاً عن معرفة آثار الأُمية على المجتمع والفرد واثارها بالنتيجة على عجله التنمية ، لان هذا النوع من الدراسة يوافر معلومات

وافية وكافية وصادقة عن الظاهرة المدروسة فضلا عن مجتمع البحث كما ان اغلب الدراسات التي يجري الاعتماد عليها في الخدمة الاجتماعية او علم الاجتماع هي دراسات وصفية

مجالات البحث

١. المجال البشري:.

ويقصد بهِ الاشخاص أو "الأفراد" الخاضعين للدراسة والمتمثلة بـ(الاداريين والمحاضرين والدارسين) في مراكز محو الامية والعاملين في وزارة التربية والجهاز التنفيذي لمحو الامية . إذ شملت العينة(٧٥)مبحوثاً من الاداريين، و(٧٥) مبحوثاً من المحاضرين، و(١٥٠) مبحوثاً من الدارسين.

٢. المجال المكاني:.

وهو المكان الذي تجري فيه الدراسة الميدانية، اذ تحدد المجال المكاني لدراستنا في محافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة، من جانب الرصافة(مركز امنة بنت وهب، ومركز الشعب المجتمعي(الرصافة الاولى)،ومركز عارف البصري، ومركز الابرار(الرصافة الثانية)،مركز بور سعيد، ومركز ابن الهيثم(الكرخ الاولى)،مركز الوثبة لمحو الامية(الكرخ الثانية)،مركز الروابي(الكرخ الثالثة)،وهيئة الحشد الشعبي ومديرية التربية والتعليم(هذا ما يشمل عينة الدارسين والمحاضرين)، وعينة الاداريين(الجهاز التنفيذي لمحو الامية، ووزارة التربية).

٣. المجال الزمني للدراسة:.

ويقصد بها المدة الزمنية التي استغرقها الباحثة في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة بجانبيها النظري والميداني وقد استغرقت الدراسة النظرية الحالية المدة من (٢٠٢٠/٩/١) الى (٢٠٢١/١/١٥) اما الجانب الميداني فقد تحدد بالمدة الزمنية الواقعة بين (٢٠٢١/٢/١) الى (٢٠٢١/٦/١٥) .

٣.٣ وسائل جمع البيانات

هناك عدة ادوات يمكن ان يستعملها الباحث في جمع البيانات عن مجتمع الدراسة ويساعد هذا التعدد الباحث على استعمال اكثر من اداة لجمع البيانات عن واقع المشكلة .

١. الاستبانة

تعد الاستبانة وسيلة يتم فيها الحصول على البيانات من مجتمع الدراسة عن طريق اعداد مجموعة من الاسئلة ، وتوزيعها على عينة ممثلة للمجتمع المدروس ويطلب من المبحوث الاجابة على الاسئلة بصورة صادقة وواضحة بما يخدم موضوع الدراسة .

٢. المقابلة

قامت الباحثة في اثناء اجراء الدراسة الميدانية بمقابلة عدد من المبحوثين في الجهاز التنفيذي لمحو الأُمية ومبحوثين من العاملين في وزارة التربية و مراكز محو الأُمية لمعرفة اهم الأسباب التي زادت من اعداد الأُميين وما هي الصعوبات التي تواجه عملهم كجهاز تنفيذي وما اهم البرامج المتبعة للتخلص للحد من ازدياد عدد الأُميين وأثر الامية على عملية التنمية وغيرها من الامور التي تخص موضوع الدراسة.

٣. الملاحظة

أعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على الملاحظة البسيطة(Simple Observation) للتعرف على واقع مراكز محو الامية وما أهم المشكلات التي تواجه الاداريّن والمحاضريّن والدارسيّن من خلال زيارة هذه المراكز، وما اهم البرامج التي تساعد في الحد من الأُمية.

٤.٣ تحليل بيانات الدراسة

١. النــوع الاجتـماعي

يعد النوع الاجتماعي من المتغيرات الرئيسية التي يحتاجها الباحث في الدراسات الاجتماعية إذ يعد النوع الاجتماعي احد المتغيرات السوسيولوجية، وهي ترجمة المصطلح الانكليزي (الجندر) **(Gender)** الذي يشير الى الأدوار والمسؤوليات التي يقوم بها الرجال والنساء بالتعاون والاشتراك مع بعضهم وهذه الأدوار تختلف من مجتمع الى آخر ومن زمن الى آخر ومن ثقافة الى أخرى فهي تكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية والتجارب الحياتية (الخبرة) والتعليم .(مناد ،٢٠١٩، ص٨١)

جدول(١) يبين النوع الاجتماعي (الجنس) لافراد العينة

النوع	الاداريين		المحاضرين		الدارسين		المجموع	النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	١٤٩	٤٩.٧
الرجال	٣٨	٥٠.٧	٣٥	٤٦.٧	٧٦	٥٠.٧		
النساء	٣٧	٤٩.٣	٤٠	٥٣.٣	٧٤	٤٩.٣	١٥١	٥٠.٣
المجموع	٧٥	%١٠٠	٧٥	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٣٠٠	%١٠٠

وتظهر البيانات في الجدول(١) ان نسبة النساء سجلت اعلى النسب مقارنة بالرجال اذ بلغت النساء (٥٠.٣%) مقابل (٤٩.٣%) للرجال ، اذ بينت النتائج ان نسبة الرجال بلغت (٥٠.٧%) ضمن فئة الاداريين مقابل (٤٩.٣%) للنساء ، وارتفعت ضمن فئة المحاضرين لتبلغ نسبة النساء (٥٣.٣%) مقابل (٤٦.٧%) للرجال ، فيما بلغت نسبة الرجال ضمن فئة الدارسين (٥٠.٧%) مقابل (٤٩.٣%) للنساء .

٢. تــعليم المــبحوثين

يعد التعليم من المرتكزات الاساسية في بناء اي مجتمع وتقدمه وازدهاره فضلاً عن الميزات الايجابية التي يعكسها في حياة الافراد والمجتمع ويساعد على تعزيز فرص بناء المعرفة وتنمية المهارات واجتياز عقبات الحياة وصعوبتها ويعرف التحصيل الدراسي بأنه الانجاز او الكفاءة في اداء مهارة ما او معرفة ما ، او هو مقدار مايحصل عليه الطالب من معلومات ومهارات ومعارف في تعليمه (الفاخري ،٢٠١٨،ص٨) .

جدول(٢ أ) يبين التحصيل الدراسي لافراد العينة (الاداريين والمحاضرين)

التحصيل الدراسي	الاداريين		المحاضرين		المجموع	النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
معهد	١٣	١٧.٣	١٥	٢٠	٢٨	١٨.٧
بكلوريوس	٤٢	٥٦	٥١	٦٨	٩٣	٦٢
دراسات عليا	٢٠	٢٦.٧	٩	١٢	٢٩	١٩.٣
المجموع	٧٥	%١٠٠	٧٥	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠

اظهرت نتائج البيانات في الجدول (٢ أ) ان الحاصلين على الشهادة الجامعية (بكالوريوس) شكلت اكثر من نصف العينة اذ بلغت نسبتهم (٦٢%) تليها في المرتبة الثانية الحاصلين على

الشهادات العليا (ماجستير . دكتوراه) بنسبة بلغت (١٩.٣%) ، تليها الحاصلين على شهادة دبلوم (معهد) بنسبة (١٨.٧%).

وعند تحليل تفاصيل العينة تبين النتائج ان نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس الاعلى ضمن فئة الاداريين بنسبة (٥٦%) مقابل (٢٦.٧%) من الحاصلين على شهادة عليا و (١٧.٣%) من الحاصلين على شهادة الدبلوم (المعهد) ، اما ضمن فئة المحاضرين فبلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس (٦٨%) تليها من الحاصلين على شهادة الدبلوم بنسبة (٢٠%) مقابل (١٢%) من الحاصلين على الشهادات العليا .

جدول(٢ ب) يبن التحصيل الدراسي لفئة الدارسين

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة
اساس	٢١	١٤
تكميل	٤٠	٢٦.٧
خامس	٤٣	٢٨.٦
سادس	٤٦	٣٠.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢ ب) ان اعلى نسبة هم من الدراسين في الصف السادس بنسبة (٣٠.٧%) تليها في المرتبة الثانية الدراسين في الصف الخامس بنسبة (٢٨.٧%) ، اما الذين يدرسون في مرحلة التكميل بلغت (٢٦.٧%) مقابل (١٤%) للدارسين في مرحلة الاساس .

٣. المهنـــــة

تعد المهنة مجموعة من الاعمال تتطلب مهارات وقدرات يؤديها الفرد من خلال ممارسات مهنية وتدريبية ، (الحميدان ، ٢٠١٤، ص٤٧) وهي احد المتغيرات الاساسية لتحديد اوضاع العائلة ومكانتهم وادوارهم التنموية في المجتمع فضلاً عن علاقتها بالافكار والميول والممارسات التي يؤديها الفرد في المجتمع .

الجدول(٣ أ) يبين مهنة افراد العينة ضمن فئة المحاضرين

الاجابة	التكرار	النسبة
موظف حكومي	٣٧	٤٩.٣
محاضر مجاني	٣٨	٥٠.٧
المجموع	٧٥	١٠٠

اظهرت بيانات الجدول(٣ أ) الذي يوضح مهنة المحاضرين، ان الذين مهنتهم محاضر مجاني بنسبة(٥٠,٧%)، مقابل (٤٩.٣%) مهنتهم موظف حكومي

نستنتج من ذلك ان نصف افراد عينة الدراسة من الموظفين الحكومين مقابل مايقارب الضعف من المحاضرين .

جدول(٣ ب)يوضح مهنة افراد العينة (الدارسين)

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
منتسب في القوات الامنية	٤٣	٢٨.٧
قطاع خاص(خياطة)	١٥	١٠
كاسب	١٨	١٢
عاطل عن العمل	١١	٧.٣
ربة بيت	٥٤	٣٦
موظف خدمة (قطاع عام)	٩	٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول (٣ ب)الذي يوضح مهنة افراد العينة من(الدارسين)، ان اعلى نسبة من المبحوثين كانت لربات البيوت بنسبة(٣٦%)،تليها المنتسبين في القوات الامنية بنسبة(٢٨,٧%) وتشمل فئة المنتسب في القوات الامنية منتسبين في وزارة الدفاع ومنتسبين في وزارة الداخلية وايضا منتسبين في هيئة الحشد الشعبي ،ثم الكاسبين بنسبة(١٢%)،مقابل (١٠%) الذين يعملون بالقطاع الخاص(خياطة) ، وفئة العاطلين عن العمل بلغت بنسبة(٧,٣%)، ،ثم العاملين في قطاع الخدمات(موظف خدمة في القطاع العام) بنسبة(٦%).

٤. الامية و دليل التنمية البشرية الوطني

غالباً ما يسهم ارتفاع الامية يسهم في خفض قيمة دليل التنمية البشرية الوطني حيث يعكس مؤشر التعليم مستوى التنمية البشرية التي وصل اليها المجتمع فالانسان المتعلم اكثر ايجابية من الانسان غير المتعلم وتزداد انتاجيته كلما ارتفع مستوى تعليمه ، فالتعليم سلعة رأسمالية وهو رأس مال غير مادي اكثر اهمية من رأس المال المادي فالانسان المتعلم ينشر المعرفة في محيطه وبين زملائه ويسهم برفع مستوى وعيهم او يعد سلعة اجتماعية اذ يساهم في تغير انماط الحياة والاستهلاك ويساهم في منع الجريمة وهو سلعة سياسية تعمق الانتماء الوطني وتساهم في البناء الديمقراطي للانسان. (ستراك ، ٢٠٠٨، ص٤٨،٤٩)

جدول(٤) يبين اراء المبحوثين ما اذا اسهم ارتفاع معدل الامية في خفض قيمة دليل التنمية(من وجهة نظر الادرايين)

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة او الدرجة
اوافق بشدة	٣٢	٤٢.٧	١.٧٢	٠.٧٨١	منخفضة جدا
اوافق	٣٥	٤٦.٧			
محايد	٦	٨			
لا اوافق	١	١.٤			
لا اوافق بشدة	١	١.٣			
المجموع	٧٥	%١٠٠			

اظهرت بيانات الجدول(٤)الذي يوضح فيما اذا اسهم ارتفاع معدل الامية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية الوطني، ان الذين اجابوا بـ(اوافق) بلغ عددهم(٣٥) و بنسبة(٤٦,٧%) والذين اجابوا بـ(اوافق بشدة) بلغ عددهم(٣٢) وبنسبة(٤٢,٧)، في حين بلغ عدد المحايدين (٦) و بنسبة(٨%)،اما الذين اجابوا بـ(لا اوافق ولا اوافق بشدة) فقد حصلوا على نفس العدد (١) وبنسبة(١,٤%) ، جاء ذلك بوسط حسابي بلغ (١,٧٢) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٨١) اي ان اجابتهم عن هذه الفقرة كانت منخفضة التمركز .

نستنتج مما تقدم ان الغالبية العظمى من افراد العينة اكدوا على ان ارتفاع معدلات الامية ودورها في خفض قيمة دليل التنمية ، وقد استعمل مقياس الالمام بالقراءة والكتابة ليعبر عن مؤشر التعليم ويعد الخطوة الاولى في اكتساب المعرفة في رفع او خفض قيمة دليل التنمية البشرية فضلاً عن مؤشر الصحة ومؤشر الدخل .

٥. دمج موازنتي الجهاز التنفيذي لمحو الامية ووزارة التربية

عند اقرار قانون محو الامية في سنة ٢٠١١ نصت المادة السادسة البند اولا تتولى الهيأة اقرار التخصيصات المالية لتمويل المشروع واقرار مشروع الموازنة السنوية والحسابات الختامية والملاكات العاملة في المشروع ، اي ان الجهاز كان يتمتع بالاستقلال المالي لكن بعد عام ٢٠١٤ وبسبب الاجراءات التقشفية التي اتبعتها الحكومة تم دمج الموازنات بين الجهاز التنفيذي ووزارة التربية.

جدول(٥) يبين مدى تأثير دمج موازنتي الجهاز التنفيذي لمحو الامية ووزارة التربية على عمل الجهاز(من وجهة نظر الاداريين)

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة او الدرجة
اوافق بشدة	٦٣	٨٤	١.٢٠	٠.٥٢٠	منخفضة جدا
اوافق	١٠	١٣.٣			
محايد	١	١.٣			
لا اوافق	١	١.٣			
لا اوافق بشدة	٠	٠			
المجموع	٧٥	%١٠٠			

اظهرت بيانات الجدول(٥) الذي يوضح ان دمج موازنة الجهاز التنفيذي لمحو الامية مع موازنة وزارة التربية قد اثر سلبا على الجهاز و مراكز محو الامية، تبين ان الذين اجابوا بـ(اوافق بشدة) بلغ عددهم(٦٣) و بنسبة(٨٤%)،والذين اجابوا بـ(اوافق)بلغ عددهم(١٠) بنسبة(١٣,٣%)، في حين بلغ عدد المحايدين(١) وهو نفس عدد الذين اجابوا بلااوافق بنسبة(١,٣%) ، جاء ذلك

بوسط حسابي بلغ (١,٢٠) وبانحراف معياري بلغ (٠,٥٢٠) اي ان اجاباتهم عن هذه الفقرة جاءت منخفضة التمركز .

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة اكدوا على التأثير السلبي الواضح لدمج موازنة الجهاز التنفيذي لمحو الامية مع موازنة وزارة التربية. اتضح من خلال المقابلات التي اجرتها الباحثة مع الاداريين ان دمج الموازنة والمخصصات المالية التنفيذية لمراكز محو الامية و وزارة التربية قد اثر بعمق على عمل مراكز محو الامية إذ لابد من ان تكون هناك مخصصات مالية وموازنة خاصة لمراكز محو الامية تحرك عملها وتعزز مساراتها ونشاطاتها ، وفي مقابلة اجرتها الباحثة مع مدير عام الشؤون الادارية في وزارة التربية ،للحديث عن دمج موازنة الجهاز التنفيذي لمحو الامية مع موازنة وزارة التربية اجاب انه بسبب سياسة التقشف التي تم اعتمادها من قبل حكومة حيدر العبادي في عام ٢٠١٤ تم دمج الموازنة ولم يكن الامر صادر من وزارة التربية وانما من قبل وزارة المالية وان كل الوزارت تأثرت بهذه الاجراءات بما فيها الجهاز التنفيذي لمحو الامية فااقتصرت الموازنة على رواتب الموظفين فقط دون وضع مخصصات مالية للدارسين او المحاضرين او تطوير مراكز محو الامية ، وان رواتب مديري المراكز والمعلمين الذين يعملون في هذه المراكز كانت تصرف من المديريات العامة للتربية ولم تكن تابعة للجهاز التنفيذي لمحو الامية .

٦. عدم وجود نص قانوني

لم يتضمن قانون محو الامية نص قانوني يلزم الاميين بالالتحاق في مراكز محو الامية على عكس التجربة السابقة لمحو الامية سنة ١٩٧٥ التي كانت تتضنت عقوبات بالغرامات المالية او السجن للمخالفين ، ولكن عندما تم اقرار القانون تم الغاء المادة التي تخص اجبار الاميين على الالتحاق

جدول (٦) يبين ما اذا اسهم عدم وجود نص قانوني يحمل الاهل او الكبار غير الملتحقين من الاميين المسؤوليةً في انخفاض نسب الالتحاق بالمراكز(من وجهة نظر الاداريين)

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة او الدرجة

اوافق بشدة	٤٦	٦١.٣			
اوافق	٢٣	٣٠.٧			
محايد	٦	٨	١.٤٧	٠.٦٤٤	منخفضة
لا اوافق	٠	٠			
لا اوافق بشدة	٠	٠			
المجموع	٧٥	%١٠٠			

عند استطلاع اراء المبحوثين ما اذا اسهم عدم وجود نص قانوني يحمل الاهل او الكبار غير الملتحقين من الاميين المسؤولية في انخفاض نسب الالتحاق اظهرت معطيات الجدول (٦) ان الغالبية من المبحوثين اكدوا موافقتهم على هذا السبب فالذين اجابوا اوافق بشدة بلغ عددهم(٤٦) و بنسبة(٦١,٣%)، والذين اجابوا اوافق بلغ عددهم(٢٣) بنسبة(٣٠,٧%) اما الذين اجابوا محايد بلغ عددهم(٦) بنسبة(٨%) ، وجاء ذلك بوسط حسابي بلغ (١.٤٧) وانحراف معياري (٠.٦٤٤) وان الاجابة عن هذه الفقرة جاءت منخفضة التمركز

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة اجابوا بالموافقة على ان عدم وجود نص قانوني يحمل الاهل او الكبار غير الملتحقين من الاميين المسؤولية سبباً في انخفاض نسب الالتحاق بالمراكز ، ومن خلال مقابلات اجرتها الباحثة مع عدد من مدراء مراكز محو الامية اكدوا على ضرورة اضافة مادة للقانون تجبر الاهالي او المتعلمين الكبار على الالتحاق بمراكز محو الامية واكدوا على انه بسبب اجبار القوات الامنية على الالتحاق فهناك اقبال كبير من قبلهم على الالتحاق وكذلك الموظفين داخل دوائر الدولة بحكم اجبارهم من قبل الوزارات التابعين لها اما بالنسبة للاميين الاخرين فلا يوجد مايجبرهم على الالتحاق الارغبتهم في التعليم فعند اضافة نص يجبرهم على الالتحاق يصبح بالامكان التخفيف من نسب الامية بالاضافة الى الاهالي الذين لايوافقون على التحاق بناتهم بالتعليم بسبب العرف السائد بعدم ضرورة تعليم الفتيات اذ اصبح من الضرورة وضع مادة تجبرهم على الموافقة بالحاقهن بالدراسة .

٧. الفقـــر

يعد الفقر الظاهرة الاخطر على مستوى العالم وتعمل جميع الدول على محاربتها وتضعها من ضمن اهم اولوياتها من اجل التخلص منها بطريقة او بأخرى ، ان الفقر له اثاره السلبية التي لاحصر لها على المجتمعات لاان الخطر الاكبر للفقر يكمن في تأثره السلبي على التعليم بالاضافة الى تأثيره الكبير على عملية الابداع في المجتمع فكلما كان المجتمع فقيرا قلت عملية الابداع وقلت الابتكارات التي تساعد على تطور وتقدم المجتمع ، فاان من نتائج الفقر ان غالبية الفقراء يلجؤون الى الحل الاسهل من وجهة نظرهم وهو اخراج ابنائهم من المدارس او عدم ادخالهم لها من الاساس وذلك ليساعدوهم في تدبير امور معيشتهم التي لايقوون وحدهم عليها وهو الامر الذي يكون ذا نتائج سلبية منها اقتصار التعليم على الاغنياء والمكتفين مادياً، ان التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مواجهة الفقر بااعتباره هو السلاح الذي يحارب به فقر المجتمعات.

جدول (٧) يبين اراء المبحوثين ماذا يشكل الفقر اهم التحديات التي تواجه تطبيق قانون محو الامية

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة او الدرجة
اوافق بشدة	٥٦	٧٤.٧	١.٣٢	٠.٦٦١	منخفضة جدا
اوافق	١٦	٢١.٣			
محايد	٢	٢.٧			
لا اوافق	١	١.٣			
لا اوافق بشدة	٠	٠			
المجموع	٧٥	%١٠٠			

تشير نتائج الجدول(٧) الذي يوضح فيما اذا كان الفقر يعد اهم التحديات التي تواجه تطبيق قانون محو الامية، أذ تبين ان الذين اجابوا بأوافق بشدة بلغ عددهم(٥٦) بنسبة(٧٤,٧%)، والذين اجابوا اوافق بلغ عددهم(١٦) بنسبة (٢١,٣%)، في حين اجابوا محايد بلغ عددهم(٢)

بنسبة(٢,٧%)، مقابل (١.٣%) لايوافقون ، وجاء ذلك بوسط حسابي بلغ (١.٣٢) وانحراف معياري (٠.٦٦١) وان الاجابات عن هذه الفقرة جاءت منخفضة التمركز .

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من افرد عينة الدراسة من الاداريين اكدوا ان الفقر من اهم التحديات التي تواجه تطبيق قانون محو الامية ،للفقر اثر واضح ومهم في تسرب الابناء وعدم اكمال دراستهم فضلاً عن الامية لكون بعض العوائل لا ترسل ابنائها الى المدارس بسبب الفقر وعدم توفر الامكانية التي تتطلبها المدارس من ملابس وقرطاسية لذا فأن الفقر يخلق جيل من الاميين.

٨. حوافز المحاضرين وعلاقتها بمستوى التعليم

تم استطلاع اراء عينة الدراسة من المحاضرين فيما اذا لم يخصص لهم حوافز مالية وهل يؤثر على مستوى تدريسهم في مراكز محو الامية ؟

جدول (٨) يبين اراء المبحوثين فيما اذا يؤثر عدم تخصيص حوافز للمحاضرين على مستوى التعليم في مراكز محو الامية(من وجهة نظر المحاضرين)

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة او الدرجة
اوافق بشدة	١٤	١٨.٧	٢.٦٨	١.٠٩٢	متوسطة
اوافق	١٨	٢٤			
محايد	٢١	٢٨			
لا اوافق	٢٢	٢٩.٣			
لا اوافق بشدة	٠	٠			
المجموع	٧٥	%١٠٠			

اظهرت بيانات الجدول(٨) الذي يوضح عدم وجود حوافز للمحاضرين اثر على مستوى التعليم في مراكز محو الامية، اذ تبين ان الذين اجابوا لا اوافق حصلوا على اعلى نسبة بواقع(٢٢) بنسبة (٢٩,٣%)، ، والذين اجابوا محايد بلغ عددهم(٢١) بنسبة(٢٨%)، في حين اجابوا اوافق

بعدد(١٨) بنسبة(٢٤%)،مقابل (١٤) مبحوثاً و بنسبة(١٨,٧%) اكدوا موافقتهم وبشدة ، وجاء ذلك بوسط حسابي بلغ (٢.٦٨) وانحراف معياري بلغ (١,٠٩٢) اي ان اجابتهم عن هذه الفقرة كانت متوسطة التمركز ، .

نستنتج من ذلك ان ربع افراد العينة اجابوا بـ(لا اوافق) فيما اذا لم يوثر عدم وجود حوافز للمحاضرين على مستوى التعليم في مراكز محو الامية

٩. الفرق بين تجربتي محو الامية (١٩٧٨ / ٢٠١١) وايهما حققت نجاحا في خفض نسب الامية .

حاولت الدراسة معرفة مدى نجاح تجربة محو الامية الحالية مقارنة بالحملة الوطنية لمحو الامية التي انطلق في عام ١٩٧٨ ، وما الفرق بين التجربتين فتم طرح التساؤل على افراد عينة الدراسة من الاداريين والمحاضرين .

جدول (٩) يبين اراء المبحوثين بالفرق بين تجربتي محو الأُمية التي انطلقت عام ١٩٧٨ وتجربة ٢٠١١ في العراق.

الخيارات	اداريين		محاضرين		المجموع	النسبة المئوية
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
التجربة السابقة انجح بسبب قوة الدولة والقانون (ترهيبية)	٤٤	٥٨.٧	٤٥	٦٠	٨٩	٥٩.٣
الدعم المالي وجهود وزارة التربية المبذولة انجحت التجربة السابقة	١٤	١٨.٧	١٢	١٦	٢٦	١٧.٣
التجربة الحالية انجح لأنها تعتمد على رغبة الاهالي في الحصول على التعليم (ترغيبيه)	٦	٨	٩	١٢	١٥	١٠
فشل التجربة الحالية بسبب عدم دعمها ماليا وقانونيا من قبل الدولة	١١	١٤.٧	٩	١٢	٢٠	١٣.٤
المجموع	٧٥	%١٠٠	٧٥	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول(٩) الذي يوضح اجابات الاداريين والمحاضرين ان اكثر من نصف افراد العينة اكدوا على ان التجربة السابقة كانت انجح بسبب قوة الدولة وبنسبة (٥٩.٣%) ، وجاءت في المرتبة الثانية اجابات المبحوثين بنسبة (١٧.٣%) جاء نجاحها بسبب الدعم المالي والجهود

المبذولة من قبل وزارة التربية انذاك ، اما الذين اجابوا ان التجربة الحالية فشلت بسبب ضعف الدعم المادي والقانوني بنسبة (١٣.٤%) مقابل (١٠%) اكدوا نجاح تجربة محو الامية الحالية لانها تعتمد على رغبة الاهالي في الحصول على التعليم .

لو تعمقنا في الجوانب التحليلية لمعطيات الجدول (٩) اذ ظهر الذين اجابوا التجربة السابقة انجح بسبب قوة الدولة والقانون (ترهيبية) بلغ عددهم(٤٤) و بنسبة(٥٨,٧%)،والذين اجابوا الدعم المالي وجهود وزارة التربية المبذولة انجحت التجربة السابقة بلغ عددهم(١٤) و بنسبة(١٨,٧%)، والذين اجابوا فشل التجربة الحالية بسبب عدم دعمها ماليا وقانونيا من قبل الدولة بلغ عددهم(١١) بنسبة(١٤,٧%)، مقابل (٦) مبحوثين وبنسبة (٨%) اكدوا على ان التجربة الحالية انجح لأنها تعتمد على رغبة الاهالي في الحصول على التعليم (ترغيبيه) .

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من افراد العينة اجابوا بالموافقة واكدوا أن التجربة السابقة انجح بسبب قوة الدولة والقانون (ترهيبية)

اما فيما يخص اجابات المحاضرين ، تبين ان الذين اجابوا التجربة السابقة انجح بسبب قوة الدولة والقانون (ترهيبية) إذ بلغ عدد الاجابات(٤٥) و بنسبة(٦٠%)،والذين اجابوا الدعم المالي وجهود وزارة التربية المبذولة انجحت التجربة السابقة بلغ عددهم(١٢) بنسبة(١٦%)، اما الذين اجابوا التجربة الحالية انجح لانها تعمتد على رغبة الاهالي في الحصول على التعليم (ترغيبية) و فشل التجربة الحالية بسبب عدم دعمها ماليا وقانونيا من قبل الدولة إذ حصلت على نفس العدد(٩) بنفس النسبة(١٢%).

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة اكدوا على ان التجربة السابقة انجح بسبب قوة الدولة والقانون (ترهيبية) .

١٠.مساهمة مشروع محو الامية في مساعدة من لم تسنح لهم الفرصة للتعليم

حاولت الدراسة من خلال معرفة اراء المبحوثين من فئة الدارسين فيما اذا ما ساعد مشروع محو الامية الفئات التي حرمت من التعليم في منحهم فرصة الحصول على التعليم .

الجدول (١٠) يبين ما اذا ساعد مشروع محو الامية فئه كبيرة من الناس من الذين لم تسنح لهم فرص التعليم(من وجهة نظر الدارسين)

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤٢	٩٤.٧
كلا	٨	٥.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول(١٠) ان اغلب المبحوثين يرون ان مشروع محو الامية ساعد فئة كبيرة من الناس لم تتاح لهم فرص التعليم اذ بلغت نسبتهم (٩٤,٧%) ، مقابل (٥,٣%) اكدوا عدم موافقتهم وان مشروع محو الامية لم يساعدهم .

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة في مراكز محو الامية يرون في مشروع محو الامية فرصة لتغير حياتهم من فرد امي لا يستطيع القراءة والكتابة الى فرد متمكن يسعى الى تطوير نفسه من خلال الاستمرار بالدراسة والحصول على المعرفة ولكن لاحظت الباحثة من خلال توزيع الاستمارات في هيئة الحشد الشعبي / مديرية التربية والتعليم كان التوزيع في يوم الامتحان لمرحلتي الاساس والتكميل وصف الخامس ولكن الغريب انني عندما قمت بالتحدث معهم تبين انهم لم يدخلو الدورة اساسا وانما تم امتحانهم من قبل مديرية الرصافة الثانية والمحاضرين هم الذين يقوموا بكتابة الاجابات عنهم لانهم لايعرفون اساسا كتابة حتى اسمائهم فمنهم دارسين في صف الخامس الابتدائي لكنهم لايعرفون كتابة الاجابة على الورق ويقوم المحاضرين بالكتابة بالنيابة عنهم وعند تم طرح الاجابة على مسؤول التعليم قال ان هذا يتم بعلم الجهاز التنفيذي لمحو الامية وبعلم قسم محو الامية بحجة انهم ليس لديهم الوقت الكافي للدخول الى دورات محو الامية فما هي الاستفادة على ان يحصل الامي على شهادة يقرا ويكتب من اجل زيادة الراتب وهي لايعرف كتابة حتى اسمه ، ولكن كل الدارسين ضمن عينة الدراسة اوضحوا ان ان تفعيل القانون افادهم كثيرا وانتشلهم من حالة الجهل الذي كانوا يعيشون فيه .

٥.٣ نتائج البحث

١. اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى نسبة للرجال ضمن عينة الاداريين بلغت (٥٠,٧%) ، اما بالنسبة لعينة المحاضرين بلغت اعلى نسبة للنساء (٥٣,٣%) ، واعلى نسبة للرجال ضمن عينة الدارسين بلغت (٥٠,٧) من افراد عينة الدراسة.
٢. اوضحت معطيات الدراسة الميدانية ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة ضمن الاداريين والمحاضرين حاصلين على شهادة جامعية بنسبة (٥٦%) للاداريين و(٦٨%) للمحاضرين ، اما عينة الدارسين فالنسبة الاعلى للطلاب السادس وبلغت (٣٠,٧%) .
٣. بينت معطيات الدراسة ان النسبة الاعلى لمهنة المحاضر المجاني بلغت (٥٠,٧%) ضمن عينة الحاضرين ، اما مهنة منتسب في القوات الامنية هي الاعلى لعينة الدارسين بلغت (٢٨,٧%).
٤. اوضحت معطيات الدراسة ان (٤٦,٧%) اكدوا ان أرتفاع نسب الامية سببا في خفض قيمة دليل التنمية البشرية الوطني .
٥. بينت نتائج الدراسة ان (٨٤%) وافقوا بشدة على ان دمج موازنتي وزارة التربية والجهاز التنفيذي لمحو الامية اثرا سلباً على عمله .
٦. بينت نتائج الدراسة ان (٦١,٣%) من افراد العينة اكدوا على ان عدم وجود نص قانوني يلزم المتعلمين الكبار او الاهالي بالالتحاق كان سببا في خفض نسب الالتحاق.
٧. أوضحت نتائج الدراسة ان (٤٧,٧%) من عينة الدراسة يجدون ان الفقر من اهم التحديات التي تواجه تطبيق قانون محو الامية .
٨. بينت نتائج الدراسة ان (٢٩,٣%) اكدوا على ان عدم حصولهم على حوافز مالية لايؤثر على مستوى تدريسهم في مراكز محو الامية .
٩. اوضحت معطيات الدراسة ان اكثر من نصف عينة الدراسة يجدون ان التجربة السابقة انجح من التجربة الحالية بسبب قوة الدولة وسيطرة القانون وبنسبة (٥٩.٣%)
١٠. اظهرت نتائج الدراسة ان الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة وبنسبة (٩٤,٧%) اكدو ان قانون محو الامية ساهم في مساعدة فئة كبيرة من الاميين .

٦.٣ توصيات الدراسة

١. العمل على الحصول على الاستقلال المالي والاداري للجهاز التنفيذي لمحو الأُمية بعيدا عن وزارة التربية لتطوير عمل مراكز محو الامية وتوافر المستلزمات والقرطاسية للدارسين .
٢. من الاسباب المهمة جدا لعدم الاستمرار بالتعليم في مراكز محو الامية هو عدم وجود رادع قانوني لاجبار الدارسين على استمرارهم بالدراسة ، يجب تفعيل قانون محو الامية بشكل صحيح وفرض عقوبات على المتخلفين واعطاء المكافأت التشجيعية للمتفوقين .
٣. ان قلة الابنية المدرسية وعدم حداثتها وتطويرها واصبح الدوام مزدوج ثنائي او ثلاثي جعل التلاميذ لايحصلون على ساعات تعليم كافيه ودفع بااغلبية الطلاب الى التسرب وترك مقاعد الدراسة فكان سببا في استشراء الامية لذا على وزارة التربية بناء مدارس حديثة بما يتلائم مع الكثافة السكانية وموزعة بعدالة في المحافظات والمناطق الريفية والحضرية كافة .

المصادر

١. البديوي ، أحمد زكي ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٢. البرزنجي ، اسراء علي رشيد ، الامية مخاطرها في التنمية البشرية ، دراسة ميدانية لعينة من تدريسي جامعة بغداد ، رسالة ماجستير ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ،٢٠١٠ .
٣. الجلبي ، سوسن شاكر ، اثار العنف واساءة معاملة الاطفال على الشخصية المستقبلية ، دراسة في زمن الحصار الاقتصادي على العراق ، الجمعية العراقية لدعم الطفولة في العراق ، ٢٠٠٣.
٤. جمهورية العراق ، الدستور العراقي ، المادة (٤.٢٩) والمادة (١٥) .
٥. الحميدان ، عصام عبد المحسن ، اخلاقيات المهنة في الاسلام ، الرياض ، العبيكان للنشر والتوزيع ، ط ٣ ، ٢٠١٤.
٦. الراوي ، مسارع ، الاهدار في التعليم في العراق ، الاجيال ، مجلة دورية ، عدد ٢، ١٩٧٢ ،
٧. الراوي ، منصور ، سكان الوطن العربي ، ط١، بيت الجكمة ، العراق ، بغداد، ٢٠٠٢ .

٨. الساعدي ، ميثم غازي عبد الرزاق ، التوزيع الجغرافي للسكان الاميين في محافظة واسط دراسة في جغرافية السكان) رسالة ماجستير ، جامعة واسط ، كلية التربية ، قسم الجغرافية ، ٢٠١٥ .

٩. ستراك ، رياض بدري ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، ط ١ ، اثراء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .

١٠. شحاتة ، حسن ،النجار ، زينب، معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، الدار المصرية اللبنانية ،ط١ ، القاهرة ٢٠٠٣

١١. عبد القادر ، منى ، الموارد وتنميتها (اسس وتطبيقات على الوطن العربي) ، ط١، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ .

١٢. العويدي ، عبد الامير رباط ، بيعي ،حسن علوان ، التحديات التي تواجه مشروع محو الأمية في محافظة بابل ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد ٢٣ ، العدد ٣ ، ٢٠١٥.

١٣. الفاخري ، سالم عبدالله سعيد ، التحصيل الدراسي ، ليبيا ، دار البكتب الوطنية ، ٢٠١٨.

١٤. فتيحة ، بو طيبة ، اساليب الاقناع في تعليم الكبار الاميين ، دراسة ميدانية بمراكز محو الامية وتعليم الكبار في مدينة مستغانم ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، كلية العلوم الاجتماعية ، الجزائر ،٢٠١٥ .

١٥. قانون محو الأُمية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ ، قاعدة التشريعات العراقية .

١٦. كريم ، محمد احمد ، وزيان، عبد الرزاق ، تعليم الكبار وخدمة البيئة ، الاسكندرية ، مطبعة الجمهورية ، ٢٠٠٣ .

١٧. مخلف ، لمياء احمد محسن ، التركيب التعليمي في العراق ، دراسة في جغرافية السكان ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم الجغرافية ، ٢٠١٣ .

١٨. مناد ،لطيفة، النوع الاجتماعي(مفهومه . وظهوره . مقارباته)،بحث منشور في مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية،العدد(٦)،المجلد(٢)،المركز العربي الديمقراطي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠١٩.

19. Spivey 'Tiffany Minyon , Examining Barriers to Retention of Adult Learners in Rural Education Programs , Walden University , Scholar Works , United States Of America ,georia,2016.